التاجر المصرى
كما يجب أن يكون

للأديب عبد الحميد المشهدى

صدع تفرع عن الإخلال الخلق العام ، وذلك هو فقد الثقة فى نفس التاجر ، أو التاجر المصرى ، فتحولت عن يده التيارات الرئيسية للتجارة ، وأعرضت عنه ينابيع الكسب إلى سواه ، ولما يزل يعانى ويكابد كلما باع أو اشترى ، وما زال يتوسل لادعاءاته بمختلف الأيمان ليصل إلى مكان التصديق من نفس عملائه ، وهم منه قبل الشراء فى تردد وخوف ، وبعد الشراء فى كراهة ونفور . وحيهات بعد ذلك أن يدرك فى ساحة السبق والتنافس زميله الأجنبى ، حل بلادنا فقيرا من المادة ، غنيا ببعض مظاهر الخلق الإسلامى ، فحول إليه الأنظار بصدقه فى القول ، ونال رضا معامليه بأمانته فى المكيال أو المقياس أو الميزان ، وجذب الناس بحسن إدارته وجمال تنسيقه ومتابعة كفاحه ونظافته ، فاغتنى فى سرعة وأثرى ، وأصبح من ذوى النفوذ فى بيئته والسلطان . . . وصاحبنا المصرى لا يزال يدعى ويقسم ويعنى ويكد ، ويتدهور وينكمش ، وتطفح على مظاهره علائم العوز والفاقة ثم لا يلبث أن تقع عينه على صرح أو ضيعة لزميله "الخواجه" ! ! فلا يملك إلا أن يضرب كفا بكف ويبعثها زفرات ساخنات تحمل فى طياتها صيغا من الحوقلة أو عبارات النقمة والغضب على المسلمين أو المصريين الذين آثروا الأجنبى الدخيل ، على مواطنهم اللصيق ، وفضلوا الأعجمى الألكن على ابن العروبة والإسلام أو حفيد الفراعين الأماجد . . وكان جديرا به قبل أن ينفس على هذا الأجنبى منزلته وثراءه أن يراجع أسلوبه كمصرى فى البيع والشراء والمعاملة ، وأن يجافى منها مالا ينطبق على تعاليم دينه ، ويحتذى منها ما يتمشى مع شرعة نبيه ، وما جمع الناس حول "الخواجه" شراة وبائعين وبنى له ثروة ومكانة بين المصريين ، وما فتح على الإسلام قديما آفاقا واسعة فى بلاد اليمن والهند والأفغان ومهد له فى قلوب الملايين من سكان جزر الهند الشرقية ، وبين السودانيين والحبشيين . . وشتان بين تاجر أضاف إلى كسبه فى تجارته ثروة من الثقة غالية ، وأفقا من السمعة كريمة ، وكنزا من القلوب ثمينا ، وفتحا للإسلام مبينا — وبين تاجر انحسر ظله عن الربح فى الخارج وساءت سمعته بين معامليه فى الداخل . وفقد ما كان ، وما ينبغى أن يكون له ، من ثروة ، ويكاد لا يتصيد لقمة إلا فى بحر من العرق . . .

أجل قد استطاع التاجر الأجنبى ببعض الفضائل الإسلامية أن ينجح النجاح الذى يشتهيه . وإن كان البعض قد تجاوز النجاح المشروع إلى نجاح فى ميدان آخر ، فمزج الحرام

بالحلال . والمباح بالمحظور، واستطاع أن يروج للخمر إلى جوار البقول ، وأن يدخر أقوات الناس إلى أن ترتفع بها نسبة الأسعار . ارتفاعا يرضى نهمه ، وأن يقرض الجنيه للضطرين والمبذرين مقابل ريال في الشهر الواحد ! ! وأن يرهن الضيعة كاملة على ربع ثمنها ثم لا يلبث أن ينتزعها بعد عدة سنين ، ثم لا يكون للناس حديث بعد ذلك ، إلا أن "الخواجه" ، رجل طيب وأمين وصاحب "كلمة واحدة" وهذا كل ما استحق به عند الناس هذه المنزلة وهذا الثراء .

لقد بلغ متوسط ما يملكه المالك الأجنبي نسبة تزيد على متوسط ما يملكه المصرى زيادة أشفق على القارئ الكريم من ذكر أرقامها .

صحيح إن الأراضي المملوكة للأجانب قد نقصت عما كانت عليه منذ ١٥ سنة بمقدار ١٣٥,٠٢٠ فدانا ، ولكن ذلك لم يكن إلا تبعا لنقص عدد الملاك منهم ، فنسبة الملكية لا تزال تحتفظ بمكانها المرتفع على المصريين . وإذا كان الأجانب قد أخلوا جزءا من ميدان الزراعة ، فإنهم قد احتلوا أجزاء فى ميادين الاقتصاد الأخرى ، ونقلوا أموالهم إليها مما لا مجال لتبيانه فى هذا المقام .

نعم . . لقد استطاع التاجر الأجنبي ، ومن سار على نهجه من المصريين ، أن يحصل على كل هذه المزايا المادية والأدبية بفضل بعض الآداب الإسلامية ، فكيف لو أخذ التاجر المسلم والمصرى بكل هذه الفضائل والآداب فامتنع :

أولا — عن ادخار الأقوات الضرورية للناس ومستلزماتها فى وقت مست الحاجة فيه اليها انتظارا للكسب الفاحش وإشباعا لجشعه ، من عناء العامل وجهد الفلاح ، وشقاء الطبقات الوسطى ذات الأولاد الكثيرين ، وهذا ظلم عام أدخله بعض العلماء فى وعيد قوله تعالى "وَمَن يُرِدْ فيه بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ" فضلا عما فى هذا الادخار من الخمول والاستسلام ، وبطء دورة العمل ، وما أشبه المدخر بقعيدة البيت تنتظر رزقها فى مطالع المواسم ، وخير أنواع التجارة كسبا أكثرها استهلاكا وأسرعها دورة .

ولقد روى من أحاديث النهى عن الادخار شيء كثير ، نكتفى منها بقوله عليه السلام : (من احتكر الطعام أربعين يوما ثم تصدق به لم تكن صدقته كفارة لادخاره) وفى رواية أخرى (فقد برئ من الله وبرئ الله منه) . وللتجار المسلمين الأول فى هذا المقام من القصص ما يعتبر آية فى العفة والقناعة ، وحسبك أن تعلم أن تاجرا من (واسط) علم أن وكيله فى البصرة قد أخر قمحه أسبوعا انتظارا لتحسن الثمن ، فأرسل إليه يأمره أن يتصدق بجميع الثمن والربح وقال عسى أن يكون ذلك كفارة لى يوم القيامة عما حدث .

نعم . . . يجوز ادخار الأقوات إذا كثر الإنتاج وهبطت الأسعار ، ورغب الناس عنها ، إلا بثمن زهيد ، كما يجوز إصدارها إلى الخارج طلبا لاعتدال الأسعار ، وحسن الموازنة

بين السلع وقيمتها العادية ، ما في مثل الظروف التي تظلنا هذه الأيام والتي نقص فيها الإنتاج العام لظروف دولية مختلفة ، فما أحدر هؤلاء المحتكرين بعذاب الدنيا : بمصادرة أموالهم وسجنهم وتجريدهم من اعتبارهم ، إلى أن يأتيهم عذابهم الموعود في الآخرة " ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم " .

ثانيا — ألا يثني على سلعته ولا يمدحها ، إلا بما قد يخفى على المشتري من أمرها ويعلم عليه من شأنها ، لأنه إذا مدحها بما ليس فيها فقد كذب وغش ، وإذا ذكرها بما هو معروف عنها ، كان ذلك فضولا وهذيانا ، والمرء محاسب على كل ما يقول ، قال تعالى : " مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ " وإذا كان مجرد الثناء والمديح للسلعة غير جائز من باب أولى لا يجوز تأكيد دعواه بالحلف ، لأنه إن كان صادقا فقد عرض ربه للحلف والله ينهى عن ذلك بقوله "وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ" وإن كان كاذبا فقد جاء بيمين كاذبة ، وفي الحديث " اليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع " وفي حديث آخر " ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة : عبد مستكبر ، ومنان بعطيته ، ومنفق سلعته بيمينه " وأيضا يقول " ويل للتاجر من بلى والله ولا والله ، وويل للعامل من غد وبعد غد " .

ثالثا — ألا يستر على عيب في سلعته دق أو عظم ، وإلا كان ظالما غاشا تاركا للنصح في المعاملة ، وفي هذا أكله استيلاء على أموال الناس وحقوقهم وأكلها بالباطل ، وفقدان لما بقي في النفوس من الثقة بالمسلمين بصفة عامة والتجار بصفة خاصة ، وسوق للتلاعب على كواهل الغير بعبيد لهم في ذلك ، وملء لقلوب الناس بالشك والتردد ثم بالنفور والكراهية والحقد ، وإطعام للأولاد والأهل من فضلات الكذب والخداع والغش ، وحسبك أثره في بناء النشء وتهذيبه ، مما يزيد في تحلل روابط المجتمع ويلوث سمعته عند الأغيار .

رابعا — ألا ينقص من مكيال أو مقياس أو ميزان ولا يطفف فيها ، وأن يبيع بالمعايير التي يشتري بها ، وإلا كان مطففا والله يقول "وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ" وكما يكون التطفيف في الكيل يكون في بقية الوحدات الوزنية والقياسية .

خامسا — ألا يرسل من الإشاعات والأراجيف ما يخفي به السعر الطبيعي ليحقق بذلك غرضه من زيادة السعر والكسب ، بل يبيع سلعته بالسعر الطبيعي المتعارف بين الناس ، وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من جلب طعاما فباعه بسعر يومه فكأنه تصدق

به ، وفى رواية فكأنما أعتق رقبة ". وكما لا يجوز اصطناع الأسعار وتزييف الأخبار عنها ، لا يجوز كذلك "النجش" وهو المعروف بالمزايدة العلنية المفتعلة يقيمها بعض التجار الغاشين إيهاما للبسطاء بأنها بضائع رخيصة بسبب العجز عنها أو تصفيتها أو مصادرتها أو ما يشبه ذلك ، و إيقاعا لبعض السابلة فى حبائل المطامع وأشراك الخديعة ، وفى كل هذا إغراء وغش وترك لنصح المسلمين وهو أمر مأمور به .

سادسا - ألا يروج زائف النقود التى يمكن أن تدلف إليه وتلتبس عليه ، لما فى ذلك من الاضرار المتنقلة بتنقل النقد الزائف فى أيدى الناس ، فيستشرى فساده و يستفحل خطبه . ومن هذا وأمثاله حذر رسول الله فى حديثه " من سن سنة سيئة فعمل بها من بعده كان عليه وزرها ومثل وزر من عمل بها ، لا ينقص من أوزارهم شيئا " . وقال تعالى "وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَارَهُمْ" وقال "يُنَبَّؤُا الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ" وليس ذلك إلا ما ترك خلفه من السنن السيئة . فعلى كل تاجر أن يتعرف أوصاف المعادن الصحيحة منها والزائفة ، وأن يطرح ما يمكن أن يلتبس عليه من الزيف فى مثل بحر أو نهر أو بئر أو يتلفه بطريقة ما ، حتى لا تصل إليه يد بعد ذلك .

هذا ما يجب على كل تاجر مسلم أن يتجنبه و يتحاشاه ، منعا للظلم ، وتلافيا للإضرار بالناس ، و بذلا للنصيحة الخالصة للمسلمين ، ولو أضاف كل تاجر إلى ما تقدم روح القناعة فى الربح والرضا منه بالقليل ، لكان فى ذلك استجابة لأمر الله فى معرض العدل والإحسان ، ومدعاة لشهرته بين الناس ، ونفاد سلعته قبل سواه . وأبرك أنواع التجارة ربحا ، وأوفرها ثمرة ، أكثرها حركة وأسرعها دورة . وقد سئل عبد الرحمن بن عوف عن سبب ثرائه فقال ثلاث : ما رددت ربحا قط ، وما طلب منى حيوان فأخرت بيعه ، ولا بعت بنسيئة .

ومن التجار من يرون فى التجارة طريقا للإحسان الخفى ، فيبيعون للفقراء سلعهم بغير ربح ، أو بربح يسير ، و يمدون لهم أحيانا فى أجل الاستيفاء ، أو يتنازلون عن بعض الديون محتسبين ذلك عند الله ، مغتنمين من دعوة الرسول إذ قال " رحم الله امرأ سهل البيع سهل الشراء ، سهل القضاء ، سهل الاقتضاء " وقال أيضا " من أقرض دينا إلى أجل فله بكل يوم صدقة إلى أجله ، فإذا حل الأجل فأنظره بعد ، فله بكل يوم مثل ذلك الدين صدقة". نعم هذا ما كان عليه التاجر المسلم بالأمس ، ففتح للإسلام بأخلاقه دنيا من القلوب والمشاعر ، وآفاقا واسعة بين الماء واليابسة ، وهذا ما ندعو إليه التاجر المسلم اليوم ، ليستعيد مكانة سابقيه ، فى بناء مجده ومجد الوطن والإسلام .

لست من المؤمنين بأسلوب الكتابة وطرق الإقناع وحدهما ، بل لا بد من تداخل الحكومة تداخلا إيجابيا لإصلاح جميع وسائل التعامل ، وقد كان الحال فى اليونان قبل عهد

الزعيم اليوناني متكساس كالحال في مصر ، فلما تولى هـذا الرجل الحكم سن من القوانين ما حرم به الغش والغلو في الأسعار والكراء ، واستغلال الغريب ، ثم نظم وسائل التبادل التجاري بين اليونان والبلاد المجاورة لها ، وحرم على الأجنبي العمل فيما يزاحم به المواطن اليوناني ، وقد صنعت تركيا مثل ذلك . وقديما سيرت حكومة السلطان الغوري أسطولا تجاريا ضخما إلى سواحل أفريقيا وآسيا يحمل التجارة صادرة ووارده حين أحست احتكار الأجانب لزمام التجارة الخارجية في مصر وما يتبعها من الممالك الإسلامية ، وكذلك صنعت حكومة محمد علي الكبير في تجارة بعض الأصناف ، فإذا كانت الحكومة المصرية ترى أن هذا أسلوب قديم ، وأن لدى ولاة الأمور من المهام ما يحول دون الإشراف على مثل هذه المشاريع ، فلا أقل من أن تشجع التجار المصريين وتساعدهم إيجابيا على تملك زمام التجارة الخارجية ، وتسن في داخليا من القوانين ما يحفظ على المنتج والمستهلك والتاجر حقوقهم كاملة ، لا يعدو أحدهم على حقوق الآخر ، وشعارهم جميعا حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " .

صحيح أن ولاة الأمور قد رأوا أن الشر يتفاقم ، وأن المرض يستفحل ، فتداخلوا في ضبط المكاييل والموازين والمقاييس ثم بثو العيون والأرصاد لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بذلك ، ثم جردوا حملات صحية لمحاربة الغش والفساد في الأطعمة والأشربة فنجحت مهمتها إلى حد كبير ، ولكن ذلك لا يزال في دائرة المدن الكبرى وحدها ، بل لا يزال التشريع قاصرا عن معاقبة كل أنواع الغش والتدليس والخداع ، والسرقة في المبيع والمشترى ، وإذا كان يعاقب فعقاب دون الجزاء ، وما يترتب عليه من إضرار بالناس وتسوىء لسمعة البلد أفرادا وجماعات . فحبذا لو تسعت دائرة الرقابة ، واشتدت وطأة التفتيش ، وتضاعف الجزاء ، إذن لتبدل الحال غير الحال ، ودرجت مصر إلى مكانها الطبيعي بين العالمين .

ولعله مما يزف إلى صدرنا برد الأمل وراحة الرجاء قيام شركات وأفراد مصريين ، تبدأ حياة جديدة قامت على أساس من الخلق الإسلامي الكريم ، فدرجت ونمت واستوت على سوقها تتحدى عوامل الفناء والتحلل ، وتظل بفيئها عملا ناجحا ، وتطعم من ثمارها آلاف الأسر من طريق كريم .

حبذا لو أخذ كل تاجر مصري بهذه المبادئ ، وثاب إلى هذه التعاليم ووازن بين هذا النجاح الموفق وذلك الفشل الذريع المتداعي ما

عبد الحميد المشهدي